

Distr.: Limited  
27 September 2012  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

## مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

### المحتويات

#### الصفحة

٢	..... موجز الرئيس
	الاستثمار من أجل التنمية: نحو جيل جديد من السياسات الاستثمارية من أجل نمو شامل
٢	..... وتنمية مستدامة

## موجز الرئيس

### الاستثمار من أجل التنمية: نحو جيل جديد من السياسات الاستثمارية من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة (البند ٩ من جدول الأعمال)

١- ناقشت الدورة الاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية والعالمية وإطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة الذي اعترفت الدول الأعضاء بأنه أداة حاسمة الأهمية لتنفيذ ولاية الدوحة.

٢- وبعد الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها السيد يوري سيلينثال، رئيس مجلس التجارة والتنمية، قدم السيد جيمس زان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد، موجزاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢. وتحدث المتحاورون وفقاً للترتيب التالي: السيدة أنابيل غونسالس، وزيرة التجارة الخارجية في كوستاريكا؛ والسيد روب ديفيز، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ والسيد جيفري ساكس، مدير معهد الأرض، بجامعة كولومبيا الذي شارك عن طريق الفيديو. وأدلى الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي ببيان وشارك في النقاش السيد مارك هال، نائب رئيس المعهد الدولي للتنمية المستدامة والسيد براديب مهتا، الأمين العام للجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين. وأعقب ذلك مناقشة تفاعلية شارك فيها الحضور.

٣- وأوضح تقرير الاستثمار العالمي أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١ قد تجاوزت متوسط ما قبل الأزمة، حيث بلغت ١,٥ تريليون دولار، على الرغم من الاضطراب الذي ساد الاقتصاد العالمي. غير أن هذه التدفقات ظلت أقل من الذروة التي كانت قد بلغت قبل الأزمة في عام ٢٠٠٧ بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تفاوت في التدفقات. فالتدفقات نحو البلدان النامية بلغت رقماً قياسياً هو ٦٨٤ مليار دولار، أي بزيادة بنسبة ١١ في المائة؛ بينما شهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة في التدفقات بنسبة ٢٥ في المائة، وزادت التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٢١ في المائة. غير أن مشهد الزيادة العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر هذا يتناقض مع التطورات في أنحاء من أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، حيث استمر ركود الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- وفيما يتعلق برسم سياسات الاستثمار، توضح التطورات أن العالم يقف عند مفترق طرق في الانتقال من عهد التحرير إلى عهد التنظيم. فعلى المستوى الوطني، ظل عدد كبير من البلدان يأخذ بنهج التحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي، مع تطبيق تدابير تنظيمية ورقابية جديدة في الوقت ذاته، متجهاً في كثير من الأحيان نحو أهداف سياساتية أخرى، مثل

السياسة الصناعية. وعلى المستوى الدولي، ظل التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وإبرام هذه الاتفاقات يسيران بمعدل أبطأ، وحدث تحول نحو إبرام معاهدات استثمار إقليمية. وصاحب ذلك اهتمام متزايد باعتبارات التنمية المستدامة.

٥- وكان الهدف من إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة هو مساعدة راسمي السياسات في هذا الشأن وتوفير أساس مرجعي لراسمي السياسات عند وضع سياسات الاستثمار الوطنية والتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية - أو تنقيح الاتفاقات القائمة. ويحدد الإطار المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يدور حولها رسم سياسات الاستثمار الوطنية والدولية، كما يحدد مجموعة خيارات سياساتية للبلدان الساعية لجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد المندوبون الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وفي السعي لتحقيق الشمول والاستدامة. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو أفقر بلدان العالم وتركزها في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة حيث تكون التكاليف البيئية مرتفعة أحياناً. وأشار إلى ضرورة وضع سياسات سليمة لمعالجة أوجه القصور هذه وإلى ضرورة التعاون الدولي.

٧- ورحب المندوبون بالإطار الذي يضع نتائج التنمية المستدامة في صدارة المناقشات المتعلقة بسياسات الاستثمار ويعطي دفعة لبعث الاستدامة في النقاش المتعلق بمستقبل نظام الاستثمار الدولي. وأثنوا على الأونكتاد للمبادئ الأساسية للإطار الذي يشمل جميع العناصر الحاسمة الأهمية لبرنامج للاستثمار من أجل التنمية. وشجع المندوبون الأونكتاد على مواصلة تنفيذ ولاية الدوحة، وأشاروا إلى أهمية الإطار في تشجيع سياسات الاستثمار وما يتصل به من سياسات إنمائية لتعزيز النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

٨- وقال بعض المندوبين إن التحرير الكامل قد لا يكون الحل الأمثل في ظروف وطنية محددة وإن هناك حاجة لاتباع سياسات استباقية لضمان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو المتوقع في النمو المستدام بوسائل منها على سبيل المثال ضمان نقل التكنولوجيا الملائمة، وتنمية المهارات والروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وذكر المندوبون أن تطوير تنظيم المشاريع حاسم الأهمية في هذا الشأن، وأشاروا إلى فائدة إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع. وذكر أيضاً أن دور الدولة التنظيمي محوري في تحقيق نتائج التنمية المستدامة - وبخاصة في تنظيم القطاعات الحساسة مثل الصناعات الاستخراجية - وتطوير البنية التحتية العامة، ومكافحة التجنب الضريبي وتحسين حوكمة الشركات. وهذه المجالات التي تستدعي تعاوناً دولياً أقوى سيكون للأونكتاد دور ينبغي أدائه فيها.

٩- وقال ممثلو بعض البلدان والمنظمات غير الحكومية إنه ينبغي أن يوفر الإطار توجيهاً للمناقشات المقبلة لتحسين التوازن بين حقوق الدول وحقوق مستثمري القطاع الخاص عند

تجديد اتفاقات الاستثمار الدولية أو توقيع اتفاقات جديدة. وستستفيد البلدان الصناعية أيضاً، وبخاصة لأنها أصبحت مقاصد استثمارية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة الوافدة من الاقتصادات الناشئة.

١٠- وكان هناك أيضاً تشجيع للإصلاح لتحسين تسوية منازعات الاستثمار، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الشفافية والإنصاف وما يتعلق أيضاً بالحاجة إلى تقليل تكاليف حل منازعات الاستثمار إلى الحد الأدنى. ومن القضايا الرئيسية في هذا المجال كيفية إدارة الإصلاحات بغية تعزيز انتقال نحو نظام لاتفاقات الاستثمار الدولية يكون أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة، دون الإضرار بلا داع بالأمن وبإمكانية التنبؤ والاستقرار المطلوبين من المستثمرين الأجانب. وذُكر أن تبادل الخبرات يمكن أن يكون له دور مفيد في هذا الشأن.

١١- وشجع المندوبون الأونكتاد على مواصلة أعماله المتعلقة بالاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مجالات خبرته الأساسية الثلاثة جميعها وهي: بحوث وتحليلات السياسات، وأنشطة التعاون التقني، وتوفير منبر لبناء توافق الآراء الحكومي الدولي. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، شجع المندوبون الأمانة على أمور منها على سبيل المثال الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بجمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر لإدخالها في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي طوره الأونكتاد مؤخراً؛ والمساعدة عن طريق استعراضاتها لسياسات الاستثمار التي أُشيد بها باعتبارها بالغة الأهمية للمسؤولين الحكوميين، وبصورة خاصة لتحديد القطاعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعات التي تتوافر فيها إمكانات النمو؛ وعن طريق دوراتها التدريبية وأعمالها الاستشارية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية.

١٢- واتفق المندوبون على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لوضع إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في صلب هذه الأنشطة جميعها. وذكروا أن أعمال الأونكتاد في مجال الاستثمار وخبراته الفنية منحتة دوراً طليعياً في النقاش العالمي المتعلق بالاستثمار والتنمية. وكان هناك توافق عام في الآراء على أن الإطار يتيح نقطة انطلاق قوية، باعتباره منبراً للمناقشات المتعددة الأطراف وبناء توافق الآراء، ويقدم توجيهاً مفيداً للانتقال نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار التي تمنح الأولوية لنتائج التنمية المستدامة.